وإن كانت هذه الرؤية للثورات الشعبية السلبية كالتى حدثت فى مصر وتونس كى تهتم بالتحريك نحو الاستقرار والخروج بأسرع ما يمكن من المرحلة الانتقالية لتكون نموذجا يحميها أولا ولغيرها ثانيا.. الأمر يختلف مع ما حدث فى ليبيا وسوريا واليمن..

مجرد رأى.....

من العلامات الصحية فى المجتمع المصرى أنه فى حالة حراك مستمر ومتصاعد الماضى.ة هذا القرن الواحد والعشرين.. وإن كان لهذا الحراك إرهاصات انتقالية سبقته فى العقد الأخير من القرن الماضى .. والجميل أن هذا الحراك لم يقتصر فقط على جانب واحد من جوانب الحياة ولكنه امتد ليشمل كوأوفر.وانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالى الدينية ونتمنى أن تطول العليمية.. بل كنا نتمنى أن تكون التعليمية فى مقدمتهم جميعا لكنا قد استطعنا أن نجنى ثمارا أفضل وأوفر .. فهل ثمار هذا الحراك تبشر بأننا نسير فى طريق التقدالمنشود. .. وهل هذه الثمار قادرة على أن تجعلنا نمسك خيوطه ونرسمه لنزيد مأولا.عة العالقة كى نأخذ مكاننا فى ريادة عالم الكرة الأرضية مع الكبار وننضم مع من انضم لهذه الريادة من دول العالم النامى.. ومصر والحمد لله تتمتع أكثر من غيرها بخبرات دولية كبيرة.. ؟ .. وقبل أن نجيب على الأسئلة علينا أن نتذكر بعض ثمار هذا الحراك أولا .. فسياسيا أدى الحراك إلى تغيير الدستور ليشمل أهم التحولات فى اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر.. ومشاركة الأحزاب السياسية فى الترشيح لمنصب رؤساء للجمهورية.. وشهدت مصر لأول مرة فى تاريخها هذه النقلة التاريخية بانتخابها أول رئيس مصرى منتخب من منافسة حرة وشريفة رضى فيها عشر رؤساء للجمهورية.. ثانيا دعم الحياة الحزبية.. وإبراز دور المؤسسات فى تشكيل الممارسة الديمقراطية.. وتفعيل دور المجتمع المدنى وتمكين المرأة لصال التنمية والمشاركة السياسية.. والتأكيد على المواطنة.. والبعد عن الشمولية والمرتكزات الاشتراكية.. أما اقتصاديا.. فأن النقلة من النظام الاقتصادى للدولة حتى نهاية السبعينات من سيطرة القطاع العام والقطاع الحكومى وحدهما على مصادر الإنتاج والخدمات والارتكاز على أسس النظام الاشتراكي اقتصاديا وضعف الموارد وإنهاك قدرات الدولة اقتصاديا بعد الخروج من حربين استمرتا أكثر من ست سنوات.. فالانتقال من هذا الواقع الاقتصادي إلى الاقتصاد الحر ومشاركة كافة رؤوس الأموال غير الحكومية فى عملية التنمية وتطوير الخدمات وتحسين البنية التحتية وفتح مجالات الاستثمار حتى فى تنمية موارد الدولة الاستراتيجية إلى ما وصلت إليه مصر اليوم من تطور ونقلة تكنولوجية واقتصادية دون خسائر تذكر للمواطن وخاصة محدودى الدخل مع الاستمرار فى العم وتحسن ملحوظ فى الخدمات وأداء الدولة فإنه ليعد إنجازا عبقريا بكل المقاييس يقر به المواطن المصرى ويقدره الدارس والعارف للاقتصاد المصرى قبل عشرين عاما والآن.. خاصة مع تضاعف نسبة عدد السكان.. ولا يتسع المقال للاتضاح فى هذا المجال أكثر من هذا..

أما فى المجال الاجتماعي وتحسين الخدمات الصحية وتمكين المرأة وتطور رعاية الأسرة والطفل والدعوة للقضاء على العشوائيات وتطور الحياة إلى المدينة فى القرية المصرية فيكفى أن تتبع نشاط سيدة مصر الأولى السيدة الفاضلة سوزان مبارك.. ودور أمانة الحزب الوطنى وقيادته.. ومتابعة ما يجرى الآن على أرض الواقع فإن المعركة فيهما مازالت فى بدايتها رغم ما تحقق.. أما الدعوة لتطور وتجدد الخطاب الدينى ونقله، كما وجدناه..

واقتربنا من المصدر الاساسى للتشريع والدعوة وهو الكتاب والسنة وأخذنالآن.ل وطرق الأولين فى القياس بما يناسب عصرنا، كما أخذوا منه ما يناسب عصرهم.. أن التعليم قضية القضايا وأهم من هذا كله وهو الأولى بالانتباه إليه الآن .. وليس الذى نقوم به كل حمنها.زيادة فصل دراسى أو حذفه.. أو تغيير نظام الثانوية العامة من نظام إلى أخر.. لمضيعة الوقت لا فائدة منها .. أن المليــة التعليميــة منظومــة متكاملــة ذات دورمجتمعــى وتــاريخى، يجــب النظــر إليهــا مكتملة.. فى تحديد الهدف ودراسة الوسية.. ويجب أن نبدأها من

ويجب أن نبدأها من المرحلة الابتدائية لا بعدها.. تخرج من واقع دراسات اجتماعية واقتصادية ونفسية من خلال خطة ذات هدف محدد هو تطور الدولة ككل ليس فقط المجتمع. بما يصل بنا فى تجانس وتناغم مع هذا التغير الولى والحراك المجتمعى إلى ما يجب أن تكون عليه مصر بين الأمم.. بقى أن نجيب على التساؤل بهل التجاوب مع هذا الحراك وامساك القيادات فى الدولة بمختلف سلطاتها مع المجتمع المدنى بمختلف توجهاته.. لمنهجته ووضع خطط له حتى ينمو عشوائيا هو الآخر.. سيكون أكثر ايجابية للتنمية وللمجتمع وأكثر دفعا للتقدم وأكثر.. أعتقد الإجابة ستكون نعم.. لكن علينا أن نوضح هنا نقطة أو نقطتين لتكون بداية للإجابة على سؤال يبدأ.. يكيف.. ؟ أولا على أرضية من الشفافية والرغبة الصادقة فى تحقيق الهدف وتحديد ه.. وتحت إشراف مجلسى الشعب والشورى.. وتوجيه من مجلس الوزراء.. وتبنى المجالس القومية المتخصصة وبالتعاون مع جمعيات المجتمع المدنى وكافة الأحزاب.. تعد الدراسات وتدار الندوات والمؤتمرات بمشاركة أهل الرأى والخبرة والعلم لإعداد خطط مدروسة ذات أهداف واضحة وآليات قابلة للتنفيذ حقيقية على أرض الواقع.. وتحديد الأدوار التى يجب أن يلعبها أو يقوم بها كل طرف لتنفيذ هذه الآليات.. لو تحقق هذا مع تشجيع االشرعي.لسياسية لتقوم بدورها فى المشاركة.. وتقويتها لتقوم بدورها الشرعي .. وواجبها الوطن..بدلا من كون ورق.رق.ها حبرا على ورق.. مما أناح هذا المناخ لظهور من يلعب دورها بشكل عشوائى لا يقدم إلا الصداع للجميع.. أو الانطباع السيئ وتسلل عناصر غير وطنية لاستغلالها أو لدفعها للطريق الذى تهواه.. وهو على حال لن يكون الطريق الصحيح.. أن هذه الأطياف التى نراها.. والآراء التى نسمعها من هنا وهناك.. أعتقد أنه لو كانت هناك الأحزاب التى تستوعبها وتعب عنها من خلال قنواتها الشرعية ومؤسساتها الدستورية وسياستها الديمقراطية لكان كثيرها لم يوجد أو يولد أو تكون له أرض مارقة تتبناه أو مناخ يعيش فيه.. أن مصرنا عظيمة وستظل كبيرة مهما حدث وأن ما تحقق من إنجازات ضخمة على أرض ها فى العقدين السابقين يجعلنا قادرين على أن نكون على رأس الدول النامية ولنا وجود فى رسم العالم مع الكبار..